



# الخلاصة

(النتائج والتوصيات)



## الخاتمة

فى ختام هذه الدراسة نعرض أهم النتائج التى كانت ثمرةً من ثمارِ التنقيبِ فى حقول التراث النحوى العربى، والدرس اللغوى المعاصر:

١. أثبتَ البحثُ أن نظريةَ (الأصل والفرع) التى طَبَّقَهَا نحائِتا القُدَامى فى قضية (الاشتقاق) ذاتُ مقدرةٍ تفسيريَّةٍ عاليةٍ مما أمكن الباحث من تطبيقها على أقسام الجامد فى العربية، وقد أثمر ذلك:

أ. إثبات أن الأنواع الفرعية لكل قسم من أقسام الجامد ليست سواءً فى درجة الجمود.

ب. أن لكل قسمٍ من أقسام الجامد أصلاً نموذجياً أو فرداً نمطياً يحمل كل السمات الرئيسية للقسم الذى ينتمى إليه، ولذا جعله نحائِتا حَجَرَ الزاوية فى تعريفاتهم، ومن ثَمَّ انقاست عليه سائرُ الأنواع الفرعية التى افتقدت بعضَ سماتِ الأصلِ المذكور، ومن جانبٍ آخرَ فإنَّ تلكَ النظريةَ الأصليةَ فى الفكر النحوى العربى قد وافقتها نظريةُ لغويَّةٍ غربيَّةٍ معدودةٌ من إنجازات العقل اللغوى الغربى الحديث هى نظرية (الانحراف التدريجى)، مما يؤكد قيمةَ ما أنجزه علماؤنا القدامى فى هذا الصدد.

٢. قدَّمَ الباحث تقسيمًا جامعًا فيه حصرًا شاملًا لأنواع الجوامد فى العربية بعد أن كانت مَفْرَقَةً فى المصنفات النحوية.

٣. بيَّنَ البحثُ أن اسم الجنس قد يكون جامدًا أو مشتقًا، وميَّزَ بينهما بوضوح فى المقارنة التى عقدها الباحث لهذا الغرض.

٤. أوضح البحثُ أن اسم الجنس الجامد بأنواعه التى تمَّ حصرُها قد مَثَلَتِ البنيةَ الأساسيةَ للغة فى تصوُّرِ مفرداتِ العالمِ المادى، كما مَثَلَتْ من جانبٍ آخرَ ملمحًا من تاريخ العربية فى وضع الألفاظ، باعتبار أن أسماء الأجناس الجامدة هى القُدَمى فى تاريخ الوجود اللغوى.

وينضاف إلى ذلك أن لبعض أنواعه الأخرى (كاسم الجنس الجمعى وواحد الممتاز بالياء المشددة) وجهًا آخرَ فى التعبير عن التنوع العرقى والثقافى للجنس البشرى بحكم ما طرأ على المجتمعات البشرية من تطور اجتماعى وثقافى واقتصادى وسياسى.

٥. أثبت البحث أن اسم الجنس الجامد هو الأصل الأول الذي اتخذته العربية أسوةً بقيس عليه، توطئةً للقياس الوزني الذي بلغت به العربية درجة عالية من التجريد والانضباط والإحكام.

٦. أثبت البحث أن ثمة تجاذباً بين (أسماء الأجناس) و (الجمود)، كما أن هناك تجاذباً بين (الجمود) و (الارتجال) و (السماع) و (عدم النقل) و (الوضع) و (الاستئناف) و (الاختراع) و (الشيوع) و (الإيهام)، وتلك جميعاً سمات أصيلة في (اسم الجنس) على تفاوت في نسبة توفرها في كل نوع من أنواعه.

وفي المقابل وجد الباحث تجاذباً واضحاً بين (الأسماء المشتقة) و (القياس). وينضاف إلى ذلك أن اسم الجنس الجامد الأحادي - باعتبار الاسمية والجمود - يتجاذب مع التكسير، باعتباره أقدم جموع العربية لما يمتاز به من الاسمية والارتجالية، وإن مضت العربية ببعض أوزانه نحو القياس والانضباط كما فعلت مع بعض ألفاظ اسم الجنس الجامد الأحادي.

وفي المقابل أيضاً وجد الباحث ذلك التجاذب بين الصفات المحضة والجموع السالمة وكلاهما شريك في القياس، ولذا فإن الصفات التي غلبت عليها الاسمية قد قبلت أن تُجمع جمع تكسير تمكيناً لها في الاسمية.

٧. بيّن البحث أن أهم الفروق بين أسماء الأجناس الجامدة والأعلام تتمثل في كون الأولى لا تقبل التغيير بوصفها البنية الأساسية للغة، ومن ثم كانت بناها الصرفية هي النماذج التي اعتمدت عليها العربية في أبنية الصرف، أما الأعلام فغير معول عليها في الأبنية، لأنه يجوز أن يُسمّى الرجل بما لا نظير له في الكلام، ومن ثم كانت الأعلام أكثر عرضةً للشذوذ والتحريف دون أن يُمتثل ذلك أدنى خطورة على اللغة ودورها في التواصل.

٨. إذا كان الجمود أصلاً في الأسماء فهو طارئ على الأفعال بطريق التركيب، نحو: (حبذا)، أو استعمالها استعمالاً مخصصاً وهذا أكثر ما يكون في الأفعال الجامدة السماعية كاستعمال (قل) للدلالة على النفي أو بقصر استعمالها مع اسم معين كاستعمال الفعل الماضي (تبارك) مُسنّداً إلى لفظ الجلالة (الله).

ومن أسباب جمود الأفعال أيضاً نقلها لأداء معنى مخصوص كـ (نعم، وبئس)، وقد يكون لعامل الزمن دور في تجميد بعض الأفعال بإماتة بعض تصريفاتها، كالفعل المضارع (يسوى) الذي أميت - في الاستعمال - أمره وماضيه.

ومن أسبابه أيضاً استعمال الفعل فى معنى نحوى عام كان حقه أن يؤدى بالحروف، كمعنى النفى فى الفعل (ليس)، ومعنى الترجى فى الفعل (عسى)، ومعنى الاستثناء فى الفعل (عدا)... وغيرها، كذا لا يمتنع أن يجتمع أكثر من سبب للجمود فى الفعل الواحد.

٩. إن طرء الجمود على الأفعال جعل ألفاظها محصورة - بصرف النظر عن القليل الذى اختلف فيه - بحيث أمكن رصدّها وحصر ألفاظها على المستوى الصرفى، كما أن أصالة الأسماء فى الجمود جعل حصرها متعذراً، فضلاً عن أن تحولاتها الترددية بين الجمود والوصفية جعل هذا الضرب أيضاً متعذراً الحصر لكونه خاضعاً للكلام المنجز وهو غير محصور بطبيعة الحال.

١٠. إن جمود الفعل بنية صرفية يعكس أثره على التراكيب التى يرد فيها، إذ ينجم عن ذلك تثبيت / تجميد العلاقات النحوية بين الكلمات، وهو ما يسميه النحاة (الرتبة المحفوظة) بما يعنى التزام عناصر الجملة ترتيباً إجبارياً لا يقبل التقديم أو التأخير وفقاً للضوابط التى حددها النحاة، وتلك - أيضاً - سمة عامة فى معظم التراكيب التى محورها غالب الجوامد المبنيّة، كما هو ظاهر فى بعض الأدوات النحوية، كالشرط والاستفهام والنفى... وغيرها.

١١. أوضح البحث أن الجمود حين يلحق بعض الأفعال يُزيل بعض خصائصها الفعلية من جانب، ويكسبها - من جانب آخر - بعض خصائص الاسمية على نحو ما رأينا فى تصغير فعل التعجب، مثل: (ما أمْلِحْهُ!)، و(ما أُحْسِنَهُ!). وبين البحث أيضاً أن هذه السمات الاسمية اللاحقة ببعض الأفعال لا تُخرجها عن بابها الأصيل، وهذه النتيجة من ثمار جمع كل فصول الكلم الموصوفة بالجمود أو عدم التصرف تحت مصطلح جامع وشامل هو (الجوامد)، والذى رجّح ذلك أيضاً - بالنظر إلى تاريخية المصطلح - أن مصطلح (الجمود) قد بسط سلطانه على كل أنواع الكلم التى تميزت بالجمود أو عدم التصرف، ولهذا أثره الباحث مُصطلحاً جامعاً لكل فصول الجوامد التى يعالجها.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن النظر إلى ما وُصف بالجمود فى العربية عبر (عدسة) مصطلح (الجامد) قد أمكننا من تفسير بعض الخصائص الاسمية التى توفرت فى فصول كلمية ليست من باب الأسماء كما هو الحال فى أسماء الأفعال التى لحقتها علامات اسمية من قبيل: التأنيث والجمع والتتوين... دون اضطرار إلى سلخها عن بابها تعسفاً، كما

فَسَّرَ لنا أيضًا أسبابَ انتقالِ بعضِ الكلماتِ الأصليةِ في الاسمية كالمصادر والظروف لتلحق بباب اسم الفعل المذكور.

١٢. بَيَّنَ البحثُ أنَّ أصالة كلِّ حرفٍ في بَنَى (حروف المعاني) تعكس صورةً من أفسى صور التحجُّر، ومَظْهَرًا من أبعدِ مظاهرِ الجمودِ اللغويِّ، فقد اجتمعَ في كلِّ ألفاظِ هذا البابِ سِمَتَا (الجمودِ، والبناء)، والمناسبة الجامعة بينهما أنَّ (الجمود) يعنى لزوم بِنْيَةِ الكلمة صورة واحدة من حيث تكوينها الصرفيِّ، كما أنَّ (البناء) يعنى - كما يقول ابنُ جنى - لزوم آخر الكلمة ضَرْبًا واحدًا من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل.

والمناسبة المذكورة تُفسِّرُ السببَ في اجتماع هاتين السمتين في أغلب فصول الجوامد.

١٣. كانت قواعد النحويين الأصولية هي الضابط في إنتاج مصطلح (المسافة النحوية) الذي استعمله الباحث في تفسير السبب الذي جعل العربية تُلْحَقُ بِـ(حروف المعاني) بعض الأسماء والأفعال لتقوم بوظيفتها بناءً على خصائصها الصرفية، وهو ما ألمح إليه ابن جنى في عبارته الأصولية: (واعلم أنه ليس شيء يخرج عن بابهِ إلى غيره إلا لأمر قد كان وهو على بابهِ ملاحظًا وعلى صددٍ من الهجوم عليه).

وهذا الخروج لا يرفع اللاحق إلى مرتبة الأصل، وهو ما قرره النحويون في قاعدتهم الأصولية: (الفروع أبدًا تتحطُّ درجةً عن الأصول)، وقد كان مصطلح (المسافة النحوية) هو وسيلة الباحث لقياس هذه الدرجة المذكورة لكونها مستويات متعددة.

١٤. أوضح البحثُ أنَّ الجوامدَ - بطبيعتها الارتجالية - غيرُ مُهيَّأةٍ للأنظمة في خط التسلسل الاشتقاقي القياسي، ومن ثمَّ رأى الباحث أن لفظ (التشقيق) يلائم مرحلة التوليد الأولى من الجامد، بحيث تكون هذه الصيغة المولدة هي بابُ الدخولِ إلى سلسلة المُشْتَقَّاتِ القياسية التي ينطبق عليها مصطلح (الاشتقاق) تمام الانطباق.

وخلَّصَ الباحثُ من ذلك إلى أن تشقيقات الجوامد هي محاولة العربية الأولى في التشقيق البنيوي، وهي - بذلك - قد عبَّدتُ لِلْعَرَبِيَّةِ طريقَ الاشتقاق القياسي، حتى قيل: إنَّ الاشتقاقيةَ هي سمةُ العربيةِ الغالبة.

١٥. أثبتَ البحثُ أن نحائنا القُدَّامى كانوا على وعيٍ عميقٍ بطبيعة ظاهرة الجمود وكثيرٍ من خصائصها الدقيقة وإن جاءت مُفَرَّقةً في ثنايا مصنفاتهم، على أنَّ هناك

من نحائنا القدامى مَنْ كانوا أكثر التفاتاً إلى ملامح هذه الظاهرة، ويأتى فى صدر هؤلاء: ابن يعيش والرضى والشاطبى.

١٦. أفاد الباحث من فكرة ابن جنى عن (التراجع عند التناهى) التى طبّقها على ثنائية التذكير والتأنيث مما أعان الباحث على تطبيقها على ثنائية الجمود والوصفية، وخلص من ذلك إلى أنّ التناهى فى الوصف يتراجع به إلى حالة من الجمود على نحو ما رأينا فى تصغير الوصف أو وصفه مما يُضفى عليه طابعاً اسمياً كان من آثاره قصوره عن العمل لبُعده عن مشابهة الفعل بنيةً صرفيةً بتصغيره، وسمّة نحويّة بوصفه.

١٧. بيّن البحث أن فى العربية - حصراً - ثلاثة مسارات رئيسة للتحوّلات الترددية بين الجمود والوصفية: دلالية، وبنوية، وموقعية.

وقد كان فى كل مسار رئيس مساران فرعيان مزدوجان من الوصفية إلى الجمود ومن الجمود إلى الوصفية، وقد بيّن تفصيل القول فى هذه المسارات أنّ نحاة العربية القدامى كانوا على وعي دقيق بطبيعة هذه التحوّلات على اختلاف مساراتها ومستوياتها، غير أن كثيراً منها كان يأتى ذكره عَرَضاً فى ثنايا مصنفاتهم، فإن كان للباحث من جهد فهو جمع شتاتها وتقديمها فى صورة متكاملة فى إطار رؤيته لظاهرة الجمود فى العربية.

١٨. إن تحولات الكلمة - فى مستوى الموقعية - قد زادها ثراءً فيما أنتجته من دلالات بطريق التأويل، حيث أعارتها الموقعية أُنْعَةً متعددة أعانتها على الاستمرار فى أشكال مختلفة من الحيات.

والتَّعَدُّ المذكور قد أوقع الكلمة فريسةً للتنازع الإعرابى بين تأويلات الجمود والوصفية، وهو مجال خصبٌ متنوعُ الرؤى كما بدا فى تأويلات المُعَرِّبين والمُفسِّرين لمثل هذه الكلمات حين تقع فى آى الذكر الحكيم.

١٩. بيّن البحث أنّ للمجاز دوراً كبيراً فى التطور الدلالي للبنى من الجمود إلى الوصفية فى أسماء الأجناس والأعلام على السواء.

٢٠. أوضح البحث أنّ المخزون الزمئى فى بنية الكلمة كان له أثر عميق فى التحوّلات من الوصفية إلى الجمود، فقد يصيب الكلمة - مع تطاول العهود - التجرُّ بحيث يَنْضُبُّ منها كلُّ أثرٍ للوصفية فى الاستعمالات التراثية والمعاصرة على نحو ما رأينا فى كلمة (الصحراء) التى طوت بِنيتها الرقيقة عصوراً وأزمنةً من التحوّلات.

وقد بيّن البحثُ أن بعضَ نحاتيّ الأفاذ كالرضيّ قد نبّه إلى هذه الفكرة التي قد يتصوّر بعضُ الباحثين - ولهم الحقُّ في ذلك - أنها ابنةُ الدرسِ اللغوي الحديث، أو ثمرة من ثمار الدرس اللغوي المقارن الذي سطع نوره في أوربا إبان القرن الثامن عشر على أبعد تقدير.

ينبغي - إذن - أن ننظر إلى أسلافنا بمزيد من الاهتمام والتقدير والإكبار.